

Distr.: General
7 August 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة عشرة

البند ٢ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق

الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

رسالة مؤرخة ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان من الممثل الدائم لقبرص لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

بناءً على تعليمات من حكومي، يُشرفني أن أشير إلى المذكرة الشفوية المؤرخة ٢١ آذار/مارس ٢٠١٢ الموجهة من البعثة الدائمة لجمهورية تركيا إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (A/HRC/19/G/16)، التي طلبت فيها تعميم رسالة موجهة مما يُسمى "وزير خارجية الجمهورية التركية لشمال قبرص" الباطلة قانوناً.

إن موقف قبرص من مسألة تعميم تركيا لرسائل ما يُسمى مسؤولي "الجمهورية التركية لشمال قبرص" هو موقف معروف تماماً. فهذه الممارسة تشكل إساءة استخدام لعملية تعميم الوثائق الرسمية للأمم المتحدة كما تشكل انتهاكاً لأحكام الفقرة ٣ من قرار مجلس الأمن ٥٥٠ (١٩٨٤) الذي يطلب فيه المجلس، من جملة أمور، إلى جميع الدول "عدم الاعتراف بالدولة المزعومة" الجمهورية التركية لشمال قبرص"، وعدم تقديم أي تسهيلات إلى الكيان الانفصالي غير الشرعي أو مساعدته بأي حال من الأحوال.

إن حكومة قبرص ترفض رفضاً قاطعاً النقاط التركية الواردة في الوثيقة A/HRC/19/G/16، بما أنها تتعارض مع أحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وبخاصة تلك القرارات التي تشير إلى "الإجراءات الانفصالية في الجزء المحتل من جمهورية قبرص" (القرار ٥٥٠ (١٩٨٤))، كما أنها غير متصلة بالولاية المنشأة بموجب أحكام القرار ٤ (د-٣١) الذي اعتمدته لجنة حقوق الإنسان في أعقاب الغزو التركي لقبرص في عام ١٩٧٤. وينبغي التذكير بأنه، في القرار ٤ (د-٣١) والقرارات اللاحقة للجنة حقوق الإنسان، دعت اللجنة إلى الاستعادة الكاملة لجميع حقوق الإنسان لسكان قبرص، ولا سيما اللاجئين؛ وأعربت عن جزعها إزاء "التغييرات في التكوين الديمغرافي لقبرص" من خلال

التدفق المستمر للمستوطنين؛ ودعت إلى معرفة مصير الأشخاص المفقودين في قبرص وإلى استعادة واحترام حقوق الإنسان لجميع القبارصة، بما في ذلك حرية التنقل والحق في الملكية. وجميع هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان هي نتيجة مباشرة للإجراءات التي اتخذتها تركيا في قبرص منذ الغزو التركي في عام ١٩٧٤ واحتلالها العسكري لثلث أراضي جمهورية قبرص.

ويقع على عاتق تركيا، بوصفها سلطة الاحتلال التي تمارس السيطرة الفعلية على الجزء الشمالي من قبرص من خلال وجود ٤٣ ٠٠٠ جندي مدججين بالسلاح، التزام واضح بتقديم معلومات عن تنفيذ أحكام القرارات المذكورة، لا سيما فيما يتعلق باستعادة حقوق الإنسان للمشردين داخلياً والمفقودين فضلاً عن معلومات حول مسألة التغيير غير المشروع للتكوين الديمغرافي لقبرص.

ومما يدعو إلى الأسف أن تركيا، بدلاً من أن تتحمل المسؤوليات الملقاة على عاتقها بموجب أحكام القرار ٤(د-٣١)، قد اختارت مرة أخرى أن تستر خلف الإدارة المحلية التابعة لها في المنطقة المحتلة من قبرص لكي تعبر عن آرائها من خلال تعميم وثيقة مليئة بمزاعم لا أساس لها من الصحة وبعرض مشوه للأحداث ومسيس تسييساً محضاً. ومما يؤسف له أكثر أن سلطة الاحتلال، تركيا، تواصل سلوكها المشين باستخدام قيادة القبارصة الأتراك للتهجم بالألفاظ على القبارصة اليونانيين في محاولة واضحة للتحريض على العداء والمجاهمة بين الطائفتين في الجزيرة.

ومن المؤسف أن عملية التفاوض الحالية من أجل إيجاد حل شامل لمشكلة قبرص قد جرت، خلال الأشهر التسعة الماضية، في جو من التهديدات المتزايدة من مسؤولين أتراك رفيعي المستوى. وكانت نتيجة هذا السلوك، الذي اتبعه أيضاً القائد الحالي لطائفة القبارصة الأتراك، هي الترويج لموعد نهائي مفتعل (١ تموز/يوليه ٢٠١٢) لإنهاء عملية التفاوض. وتهدد أنقرة بالفعل بأن تضم إليها الجزء الذي تحتله تركيا من قبرص، في حالة عدم احترام هذا الموعد النهائي العشوائي.

وتشكل الطريقة التي تفهم بها الحكومة التركية العلاقات الدولية، على أنها ليست منبراً للحوار والتوفيق بل بالأحرى ساحة لفرض أمنياتها الخاصة، جزءاً لا يتجزأ من المشكلة. وهذا ما يشكله أيضاً النهج القائم على الفصل الذي يتبعه السيد أورغلو الذي تولى قيادة طائفة القبارصة الأتراك في منتصف عام ٢٠١٢.

وقد حان الوقت لكي تقرر تركيا أن تسحب من قبرص قواتها التي تضم ٤٣ ٠٠٠ جندي مدجج بالسلاح. وسيكون ذلك أعظم مساهمة لتركيا في احترام حقوق الإنسان وتعزيزها في قبرص.

وسأكون ممتناً لو تفضلتم باتخاذ الترتيبات اللازمة لتعميم نص هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس حقوق الإنسان في إطار البند ٢ من جدول الأعمال.

(توقيع) ليونيداس بانتيليديس